

واقع الفساد وجهود مكافحته في غانا

هويدا محرز محمد علي سعيد(*)

مقدمة

لقد جذب الفساد الكثير من الاهتمام في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء خصوصاً مع بداية عقد التسعينيات؛ وذلك لعدد من العوامل منها: انتهاء الحرب الباردة، وتزايد الانفتاح في العديد من الدول، وتنامي دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، إلى جانب الاهتمام المتزايد بالفساد من قبل المؤسسات الدولية وبعض الحكومات، علاوة على القلق بشأن التثوهات الاقتصادية التي يمكن للفساد أن يخلقها لاقتصاديات السوق خصوصاً في ظل عالم تسوده العولمة.

ومع تعدد تعريفات الفساد، فإن التعريف الأكثر شيوعاً واستخداماً هو "إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة"، وينطوي هذا التعريف على أن الحافز للفساد ينشأ عندما تتوافر لأي موظف عمومي أو حكومي السلطة الاحتكارية عند تقديم السلع والخدمات الحكومية في ظل تراجع نطاق المساءلة، وبالتالي فإن أولوية الاهتمام بالفساد للقطاع الحكومي من أجل بيئة مواتية لنمو مطرد ومستدام.

ومن منطلق أن القطاع الحكومي يعد ذا أهمية لكون عمليات النمو الاقتصادي تتطلب في حد ذاتها- مستوى معيناً من التنمية يتمثل في قيام هذا القطاع بتوفير البنية الأساسية المناسبة، ونظام التعليم والتدريب الفعال، والرعاية الصحية الضرورية، إضافة إلى ذلك فإن الكثير من مشاريع هذا القطاع مثل المطارات، والموانئ، والطرق، ومحطات توليد الكهرباء تحتاج إلى استثمارات ضخمة يعجز القطاع الخاص- في أغلب الدول النامية- عن توفيرها، سينصب التركيز الأساسي للبحث على فساد هذا القطاع.

(*) باحثة دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة، عدد ٤٥،

وتم اختيار دولة غانا كحالة دراسية؛ لأنه رغم تحسين الدولة الإطار التنظيمي في عدد من المجالات مثل الإجراءات الإدارية لبدء النشاط، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، فلا تزال الأجور المتدنية، والبيروقراطية الحكومية غير الفعالة تخلق فرصاً لطلب مدفوعات غير رسمية. ومن ناحية أخرى تفتقر حكومة غانا إلى الشفافية والمساءلة عن عائدات النفط منذ إنتاجه في ١٥ ديسمبر من عام ٢٠١٠م مما قد يجعلها عرضة للفساد، وإساءة استخدام المنصب العام.

هذا وتوجد علاقة ارتباطية بين الفساد والنمو الاقتصادي- قد تكون إيجابية أو سلبية- وذلك وفقاً لرأيين في الفكر الاقتصادي يعتمد أحدهما على فرضية Grease Wheels the، والتي تذهب إلى أن الفساد يمكن أن يدعم عملية النمو، كونه بمثابة الشحم أو الزيت للتغلب على عدم كفاءة البيروقراطية في تسير عجلة الاستثمار والنمو. أما الرأي الآخر فيقوم على فرضية Wheels the Sand، والتي تستند إلى أن الفساد يعد العائق أمام النمو طويل الأجل، كونه بمثابة الرمال التي تحد من دوران عجلة النمو، فالفساد لا يعوض أي تشوه قائم داخل النظام الاقتصادي، بل يضيف إليه، إذ قد يزيد من المخاطر المصاحبة لتدني الجودة المؤسسية كسوء أداء البيروقراطية، وضعف سيادة القانون بدلاً من التعويض عنهما. هذا ويتفق غالبية المحللين على أن اتجاه تلك العلاقة اتجاه أحادي في المقام الأول وذلك من الفساد للنمو الاقتصادي.

١- أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث في توضيح مفهوم الفساد، والتعرف على طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في غانا، وتحديد ما إذا كانت تتفق مع الرأي الأول أم مع الرأي الثاني اللذين يذهبان إلى أن هناك علاقة إيجابية أو سلبية بين الفساد والنمو الاقتصادي على التوالي، فضلاً عن السياسات التي تساعد على مكافحته داخل الدولة محل الدراسة.



٢- هدف البحث

يستهدف هذا البحث تقديم تحليل للأثر المباشر للفساد على النمو الاقتصادي، ولأهم الجهود المبذولة من قبل دولة غانا لمكافحته من أجل الوقوف على أهم مواطن الضعف لكي تصبح تلك الجهود فاعلة ومؤثرة في الحد من الفساد.

٣- تقسيم البحث

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة أقسام وخاتمة؛ يقدم القسم الأول منه بعض تعريفات الفساد، ويتناول القسم الثاني واقع الفساد في غانا، وأما القسم الثالث فيعرض جهودها لمواجهة فساد الأجهزة الحكومية والتحديات ذات الأولوية، وسبل التصدي لها.

القسم الأول: مفهوم الفساد وأنواعه

لقد تعددت تعريفات الفساد مع اختلاف الأفكار، والثقافات، والتوجهات للباحثين والكتاب والمنظمات وغيرهم، ولا يوجد حتى الآن (عام ٢٠١٨) تعريف متفق عليه عالمياً، بيد أن هناك اتفاقاً- إلى حد كبير- على أن الفساد يحدث بشكل واضح داخل الوظائف الحكومية أو العامة، وعلى مختلف مستوياتها بسبب غياب الترتيبات المؤسسية الفعالة سياسياً وإدارياً. وفي هذا السياق سيتم التعرض لبعض تعريفات الفساد وأنواعه كما يلي:



أولاً: تعريف الفساد

عرف مركز منع الجريمة الدولية Centre for International Crime Prevention (CICP) الفساد بأنه سوء استعمال السلطة العامة Public Power لتحقيق مكاسب خاصة تعوق تحقيق الصالح العام، سواء كانت هذه المكاسب مباشرة أو غير مباشرة. وينتج الفساد عن الخلط بين المجال الخاص والمجال العام أو التبادل غير المشروع بين المجالين، حيث تشمل الممارسات الفاسدة في جوهرها بعض تصرفات أو قرارات مسئولين عموميين Public Officials، والتي تتخذ بغرض تحقيق أفضل مصالح خاصة (مصالحهم أو مصالح آخرين) بصرف النظر عما إذا كان ذلك ضد الصالح العام^(١).

ومن الملاحظ أن هذا التعريف لم يتضمن فساد القطاع الخاص، وهو فساد يؤثر أيضاً بالسلب على البيئة الاستثمارية والنمو الاقتصادي، كما لم يوضح الممارسة التي تشكل عملاً فاسداً، وكذلك لم يذكر من هم أصحاب السلطة العامة^(٢).

أما منظمة الشفافية الدولية Transparency International (TI) في تعريفها للفساد فقد ركزت على أن الفساد هو سلوك بطريقة غير سليمة

١ (*) لقد أنشئ هذا المركز وفقاً لقرارات كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨) بشأن مكافحة الفساد. ويعد بمثابة دليل للحكومات في جهودها الرامية للسيطرة على الفساد عند صياغة سياساتها العامة. انظر:

- United Nations (UN): United Nations Manual On Anti-Corruption Policy (New York: UN, June 2001), p.2.

(2) Samuel Mondays: Corruption and State Instability in West Africa: An Examination of Policy Options, Kofi Annan International Peacekeeping Training Centre (KAIPTC), Occasional Paper, No. 21 (Accra: KAIPTC, December 2007), p. 5.

(*) الشفافية الدولية هي منظمة غير حكومية غير ربحية. تأسست في برلين عام ١٩٩٣ للحد من الآثار الضارة للفساد وخصوصاً على الفقراء؛ وذلك من خلال جهود لوضع الفساد- بشكل أساسي- على جدول الأعمال في معظم بلدان العالم. مع ممارستها لضغوط لبناء حكومات عادلة ونزيهة ومسئولة. هذا وتصدر المنظمة تقريراً سنوياً عن حجم أو مستوى الفساد في القطاع الحكومي بناء على معلومات قامت بتجميعها من الدول التي شملتها دراساتها. لمزيد من التفاصيل انظر:



Improperly، أو غير قانونية Unlawfully من جانب المسؤولين في القطاع الحكومي، سواء كانوا سياسيين Politicians أو موظفي خدمة مدنية Civil Servants بغرض تحقيق إثراء لأنفسهم، أو للأشخاص المقربين منهم بإساءة استعمال السلطة العامة الموكلة إليهم، ويشمل ذلك الاختلاس للأموال، وسرقة الممتلكات العامة، فضلا عن ممارسات فساد من قبيل الرشوة، والابتزاز، أو استغلال النفوذ⁽¹⁾.

ومن الواضح أن هذا التعريف يتميز عن سابقه في أنه يشير بوضوح إلى السياسيين وموظفي الخدمة المدنية بوصفهم أصحاب سلطة عامة، وبيين الأعمال الفاسدة التي يمارسها أفراد داخل الجهاز الحكومي، وتعود بالفائدة عليهم أو على عائلاتهم أو أصدقائهم من خلال استخدام مواقعهم⁽²⁾.

في حين عرف البنك الدولي (World Bank (WB الفساد بأنه سلوك بطريقة غير سليمة وغير قانونية من جانب المسؤولين في القطاعين الحكومي والخاص إثراء لأنفسهم و/أو المقربين منهم، أو بتحريض الآخرين على القيام بذلك عن طريق سوء استخدام المنصب الذي يشغلونه⁽³⁾.

وبقدم هذا التعريف الفساد على نطاق أوسع، فلم يقتصر على الفساد في القطاع الحكومي، بل تعداه ليشمل الفساد في القطاع الخاص؛ ليكون بذلك جامعا للممارسات الفاسدة التي يرتكبها موظفو القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء⁽⁴⁾، فمن يشغلون مناصب في الشركات الخاصة محلية أو متعددة الجنسيات يشغلونها بناء على ثقة المساهمين، وبالتالي فهي مناصب ليست خاصة بهم مما يجعل لتصرفاتهم أثرا مباشرا على رفاهة مساهميهن والمجتمع بصفة عامة⁽⁵⁾.

- Transparency International (TI): **FAQs (Facts and Questions) on Transparency International**, 2016. at: https://www.transparency.org/whoweare/organisation/faqs_on_transparency_international/9/

(1) Samuel Mondays, **op. cit.**, p.6.

(2) **Idem.**

(3) **Idem.**

(4) المستشار د. عبد المجيد محمود عبد المجيد: الفساد تعريفه صورته علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى (القاهرة: دار نهضة مصر، 2014)، ص 22.

(5) Samuel Mondays, **op. cit.**, p.6.



ومن ناحية أخرى، ينظر أصحاب المذهب الأخلاقي Moralists View للفساد على أنه ظاهرة لا أخلاقية تحوي مجموعة من السلوكيات المنحرفة أخلاقيا عن معايير المجتمع تسبب فقدان الاحترام والثقة في السلطة⁽¹⁾.

ويميل هذا التعريف إلى إفراد الفساد كظاهرة اجتماعية، رغم عدم توضيحه المعايير الثابتة لما يعد عملا أخلاقيا، وما لا يعد كذلك عند ممارسة العمل الحكومي أو الخاص⁽²⁾، فثمة فارق بين العمل غير الأخلاقي Immoral والفساد، فالعمل غير الأخلاقي يستنكره المجتمع لعدم اتساقه مع القيم وأنماط السلوك القويم القائمة والمعهودة، وبالتالي فهو مدان من قبل المجتمع وإن لم يجرمه القانون، أما الفساد فهو مجرم قانونا، فضلا عن أنه عمل غير أخلاقي⁽³⁾.

وهكذا يتضح أن عدم وجود إجماع على تعريف مشترك للفساد بوصفه قضية اقتصادية، وسياسية، واجتماعية أدى إلى ظهور العديد من التعريفات، إلا أنه يمكن القول بأن الخطوة الأساسية نحو وضع تعريف محدد للفساد تكمن في وجود توافق قدر الإمكان مؤيد بالعديد من الآراء عند نقطة زمنية معينة بشأن الممارسات التي تشكل ضررا جوهريا على المجتمع على نحو يستلزم الحيلولة دون حدوثها، ومعاقبة مرتكبيها، فالممارسات الفاسدة قد تختلف من دولة لأخرى، ومن ثقافة لأخرى، وذلك وفقا للوائح والقوانين المطبقة، والعادات والتقاليد السائدة، علاوة على أنها لا تتم في العلن على نحو يصعب معه ملاحظتها بشكل مباشر.

ومن ثم أصبح التعريف الأكثر شيوعاً واستخدماً للفساد في غالبية الدراسات الاقتصادية كانت أو سياسية، أو اجتماعية هو: "إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة"؛ لأنه بسيط وفضفاض بدرجة كافية Sufficiently Broad لتغطية معظم أنواع وأشكال الفساد التي قد تواجهها أي دولة من الدول المتقدمة والنامية⁽⁴⁾.

(1) Mohammad Mohabbat Khan: **Political and Administrative Corruption: Concepts, Comparative Experiences and Bangladesh Case**, paper presented by Transparency International (TI), (Bangladesh: TI, 1997), p.7.

(2) Idem.

(3) د. طارق محمود عبد السلام: التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري (جامعة حلوان: كلية الحقوق، 2004)، ص 681.

(4) Frunzik Voskanyan: **A Study of the Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia**, Unpublished

ونظرا لأهمية دور القطاع الحكومي وخصوصا في الاقتصادات النامية، سينصب التركيز الأساسي للبحث على فساد هذا القطاع، وهو ما يجسده تعريف الشفافية الدولية، ولكون التصرفات غير القانونية من جانب جهات حكومية تشمل السياسيين وموظفي الخدمة المدنية، وطالما أنها أعمال تتحقق منها أرباح أو منافع خاصة، فإنها تعبر كذلك عن فساد الجهاز الإداري للدولة أو ما يطلق عليه الفساد الإداري.

ثانيا: أنواع الفساد

لعل كافة الحكومات في العالم معرضة لارتكاب الفساد الإداري، ولكن تتعدد أنواعه بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه، وذلك على النحو التالي:

أ من حيث حجم الفساد والفئة الممارسة له: يمكن من هذه الزاوية تقسيم الفساد الإداري إلى:

1 **الفساد الكبير:** ويشمل مبالغ كبيرة من المال، ومسؤولي الإدارة العليا Top Level Officials بالحكومة، وفيه يستغل المسؤولون الرفيعو المستوى من رؤساء الدول والوزراء وكبار المسؤولين مناصبهم للحصول على رشى كبيرة من الشركات الوطنية والمتعددة الجنسية عبر إرساء المناقصات الحكومية، أو قد يلجأ البعض إلى الاستيلاء على مبالغ كبيرة من الخزائن العامة، ويحدث أيضا هذا النوع من الفساد عندما يصوغ السياسيون قوانين لصالحهم، كذلك يحدث في الغالب في المشروعات الكبيرة مثل مشروعات إنشاء الطرق، والسدود، وبناء المستشفيات، وامتيازات استخراج النفط والغاز، وشراء الطائرات والسفن الحربية، وصفقات الأسلحة، ويطلق عليه كذلك الفساد السياسي.

2 **الفساد الصغير:** ويشمل مبالغ مالية أقل، ومسؤولي الإدارة المتوسطة والدينية Intermediate and Lower Level Officials بالحكومة، وهو الفساد الذي يواجهه المواطنون في تعاملاتهم اليومية مع المسؤولين العموميين الفاسدين Corrupt Public Officials خلال صراعهم للحصول على

الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية، والتعليم، وسداد الضرائب، والحصول على التراخيص، ويطلق عليه أيضا الفساد البيروقراطي⁽¹⁾.

وعلى وجه العموم ليس هناك خط فاصل بين الفساد على المستويين الكبير والصغير، حيث لا يمكن القول بأن المستوى الصغير أقل أثرا، بل إنه على العكس من ذلك يؤثر على تركيبة المجتمع، وعلى الطبقات الفقيرة، فضلا عن صعوبة السيطرة عليه بمعرفة الحكومات التي يستشري بها الفساد على المستوى الكبير⁽²⁾.

ب من حيث نطاق ممارسة الفساد: يمكن من هذه الزاوية تقسيم الفساد الإداري إلى:

1 الفساد المحلي: وهو الذي يتم داخل حدود الدولة، ويقتصر على أطراف محليين.

2 الفساد الدولي: وهو الذي يتجاوز حدود الدولة، وذلك عند تعاملها مع أطراف خارجية.

هذا ويتم عادة هذان النوعان من الفساد عند التقاء القطاع الخاص شركات محلية كانت أو أجنبية بالقطاع الحكومي، ويحدث على سبيل المثال في عقود المقاولات لإقامة مشروعات البنية الأساسية، والتوريدات الحكومية، والفوز بها بالمخالفة للقوانين المنظمة لها مقابل الرشوة المحلية أو الدولية. هذا ويرتبط الفساد الكبير بالفساد الدولي، بل إن هناك قدرا كبيرا من الفساد الكبير في الدول النامية تشارك فيه البلدان الصناعية مشاركة مهمة، وفي هذا الصدد تشير منظمة الشفافية الدولية إلى أن كثيرا من رشى العالم الثالث تدفعها جهات من العالم الأول⁽³⁾.

ويأخذ الفساد الإداري أو سوء استخدام السلطة الحكومية أشكالا متعددة، منها على سبيل المثال أنشطة الاحتيال Fraud، والاختلاس Embezzlement، وهي التي يمكن أن يضطلع بها الموظف العمومي وحده بدون تورط طرف ثان. في

(1) Parliamentary Strengthening Learning Program: Unit 1- Introduction to Corruption, World Bank & McGill University, pp. 8-9. at: <http://www.parliamentarystrengthening.org/corruptionmodule/pdf/corruptionunit1.pdf>

(2) لواء هتلر طنطاوي، "دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في مصر"، في د. مصطفى كامل السيد وآخرين (محررين)، الفساد والتنمية- الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999)، ص 306.

(3) د. طارق محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 690- 691.



حين تشمل أشكال أخرى للفساد مثل الرشوة Bribery، والابتزاز Extortion، واستغلال النفوذ Influence Peddling طرفين في صفقة أو عملية الفساد Corrupt Deal هما المعطي والآخذ Giver and Taker.

القسم الثاني: واقع الفساد في غانا

يتزايد الأثر الإيجابي للفساد في القطاع الحكومي في الدول ذات إدارة الحكم الضعيفة أو غير الفعالة مما يجعل هناك حاجة إلى بذل جهود لتحسين إدارة الحكم وجودة البيروقراطية إلى جانب الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، وفي هذا السياق سيتم التعرف على طبيعة العلاقة المباشرة بين الفساد الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومدى الارتباط بين مؤشر مدركات الفساد وبعض مؤشرات الجودة المؤسسية في غانا.

أولاً: العلاقة بين الفساد والنمو في غانا

لقد سجل مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index (CPI) لعام 2016 في غانا جدول رقم (1) 43 من أصل 100 درجة ممكنة، وصنف البلد في المرتبة 70 من أصل 176 دولة مدرجة في مؤشر هذا العام، كما يوضح المؤشر أن أداء غانا انخفض بمقدار 4 نقاط من مجموع نقاطها في عام 2015 البالغ 47 نقطة و5 نقاط بشكل تراكمي من مستوى عام 2014 البالغ 48 درجة.

وهذه النتيجة هي الأدنى في مؤشر مدركات الفساد في غانا منذ عام 2012، ومنذ أن أصبحت نتائج المؤشر تتراوح ما بين الصفر (فاسد جدا) والمائة (نظيف جدا) (١)، وكذلك تعد أقل من الـ 50 متوسط الحد الأقصى لدرجات المؤشر، وهو ما يشير إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها غانا لمحاربة الفساد (كما سيتضح لاحقاً) فإنه ما زال يمثل مشكلة، وبمعنى آخر، إن نتيجة غانا التي تبلغ 43 نقطة هي انعكاس محتمل لعدم كفاية التحقيقات والمحاكمات ومعاقبة مرتكبي الفساد.

(* يوضح الجدول رقم (1) المشار إليه لاحقاً أنه مع بداية عام 2012 تراوحت قيم CPI ما بين 100 نقطة (نظيف جدا) وصفر (فاسد جدا)، بعد أن كانت تتراوح ما بين عشر نقاط (نظيف جدا) وصفر (فاسد جدا)، أي أن الدرجة العالية من المؤشر لا تزال تعكس انخفاض مستوى الفساد داخل الدولة.



جدول رقم (1)
تطور مؤشر مدركات الفساد في غانا
خلال الفترة (2016 2001)

السنة البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الدول	91	102	133	145	158	163	179	180	180	178	183	176	177	175	168	176
المرتبة	59	50	70	64	65	70	69	67	69	62	69	64	63	61	56	70
الدرجة	3.4	3.9	3.3	3.6	3.5	3.3	3.7	3.9	3.9	4.1	3.9	4.5	4.6	4.8	4.7	4.3

المصدر:

Transparency International: **Corruption Perceptions Index (CPI) for all Countries from 2001 to 2016.**

at: <http://www.transparency.org/research/cpi/overview>

ويتضح من الجدول رقم (2) أن أداء غانا عام 2016 أفضل من كل من زامبيا وتنزانيا وكينيا، بينما يقل هذا الأداء عن كل من بتسوانا ورواندا وجنوب أفريقيا، وعموما جاء أداء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (SSA) Sub-Saharan Africa بمتوسط 31 درجة، والعالمي بمتوسط 43 درجة، وصنف أداء كل من نيوزيلندا والدنمارك في المرتبة الأولى بواقع 90 درجة⁽¹⁾.

جدول رقم (2)
مؤشر مدركات الفساد في عام 2016 لدولة غانا وبعض الدول الأخرى

البيان	غانا	زامبيا	تنزانيا	كينيا	بتسوانا	رواندا	جنوب أفريقيا
المرتبة	70	87	116	145	35	50	64
الدرجة	43	38	32	26	60	54	45

المصدر:

Transparency International (TI): **Transparency International Corruption Perceptions Index 2016** (London: Ernst & Young Global Limited (EYGM), 2016), pp. 6-7.

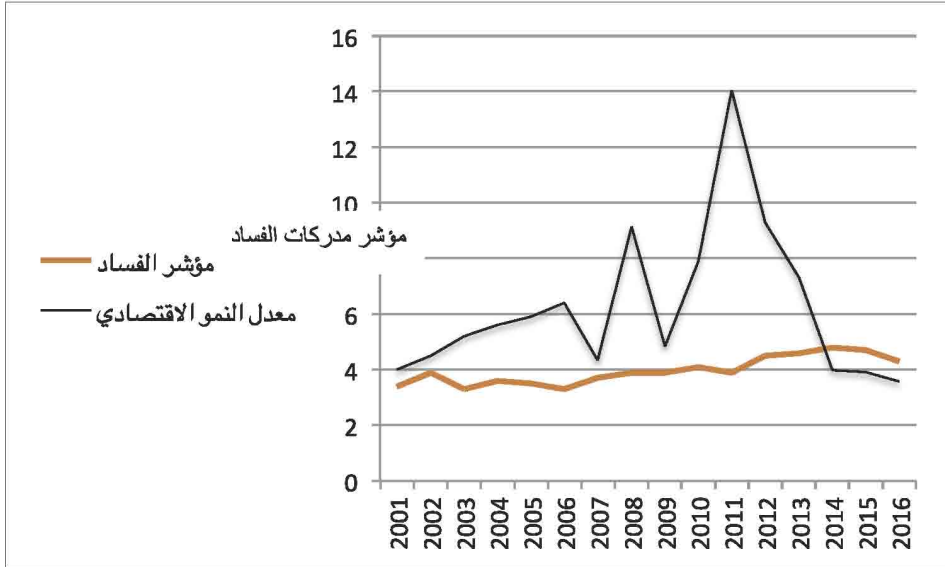
(1) الأرقام مصدرها:

- Transparency International (TI): **Transparency International Corruption Perceptions Index 2016** (London: Ernst & Young Global Limited (EYGM), 2016), pp.2-3, p.6.



وهناك فرضيتان في الفكر الاقتصادي حول العلاقة بين الفساد والنمو؛ تذهب الفرضية الأولى Grease the Wheels إلى أن الفساد يدفع عجلة النمو، في حين تذهب الفرضية الثانية Sand the Wheels إلى أن الفساد يعوق تقدمها. أما بالنسبة للوضع في غانا فيوضح الشكل رقم (1) اتجاه معدلات النمو الاقتصادي ومؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2001 2016).

الشكل رقم (1)
المسار الزمني لمؤشر مدركات الفساد ومعدل النمو الاقتصادي في غانا
خلال الفترة (2001 2016)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ 2018/10/19 ، السجل 8 ، م، على الموقع التالي:

<http://data.worldbank.org/country/ghana>
Transparency International: Corruption Perceptions Index (CPI) for all Countries from 1995 to 2016, at:
<http://www.transparency.org/research/cpi/overview>

جدول رقم (3)
تطور مؤشر مدركات الفساد ومعدلات النمو في غانا
خلال الفترة (2016 2001)

السنة البيان	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
مؤشر CPI درجة	43	47	48	46	45	3,9	4,1	3,9	3,9	3,7	3,3	3,5	3,6	3,3	3,9	3,4
معدل النمو %	3,5	3,9	4	7,3	9,3	14	7,9	4,8	9,1	4,3	6,4	5,9	5,6	5,2	4,5	4

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ 2018/2/19، الساعة 8,57م، على الموقع التالي:

<http://data.worldbank.org/country/ghana>

Transparency International: Corruption Perceptions Index (CPI) for all Countries from 1995 to 2016.

at: <http://www.transparency.org/research/cpi/overview>

ويشير الجدول رقم (3) إلى أن معدل النمو الاقتصادي يتراجع أو يتزايد تأثيرا بأداء مؤشر مدركات الفساد^(*)؛ فقد تزامن مع انخفاض مؤشر مدركات الفساد من 3,9 في عام 2002 إلى 3,3 في عام 2003 تزايد في معدل النمو من 4,5% إلى 5,2% من عام 2002 إلى 2003، واستمر التزايد في معدل النمو حتى عام 2004 متأثرا بالارتفاع في مؤشر الفساد، ثم تزامن مع انخفاض مؤشر الفساد من 3,5 في عام 2005 إلى 3,3 في عام 2006 تزايد في معدل النمو من 5,9% إلى 6,4% من عام 2005 إلى 2006.

وفي عام 2007 صاحب ارتفاع مؤشر مدركات الفساد تقلبا في معدلات النمو حتى عام 2010، ثم صاحب مرة أخرى انخفاض مؤشر الفساد في عام 2011 ارتفاعا في معدل النمو، ومنذ عام 2012 صاحب الارتفاع في مؤشر الفساد انخفاضا في معدلات النمو حتى عام 2014، ثم صاحب انخفاض مؤشر الفساد منذ عام 2015 انخفاضا في معدلات النمو حتى عام 2016، وبصفة عامة يمكن القول

(*) تجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر مدركات الفساد تتراوح ما بين عشر نقاط (نظيف جدا) وصفر (فاسد جدا)، أي أنه كلما زادت قيمة المؤشر دل ذلك على انخفاض مستوى الفساد في الدولة.



بأن القيم المنخفضة لمؤشر مدركات الفساد في غانا قد صاحبها ارتفاع في معدلات النمو.

وتحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في غانا خلال الفترة (2001 2016) استخدمت الدراسة محل البحث في تقدير معادلة الانحدار طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary Least Square.
وجاء النموذج المستخدم كالآتي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 CPI$$

وفيه يقاس النمو الاقتصادي كونه المتغير التابع بلوغا يتم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product (بأسعار سنة 2010 دولار أمريكي)، ومستوى الفساد داخل الدولة بمؤشر مدركات الفساد (CPI) Perception Index باعتباره المتغير المستقل⁽¹⁾.

وتشير النتائج (جدول رقم 1 م) بملحق الجداول) إلى أن الأثر المباشر للفساد على GDP إيجابي، وهو ما يتماشى مع الفرضية الأولى Grease the Wheels ، وبلغ حوالي 0,418 نقطة مئوية، وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%، كما تشير النتائج إلى أن المقدرة التفسيرية للنموذج تساوي 76%^(*).

(1) كون معظم الاقتصاديين وكما سبقت الإشارة أقروا بأن اتجاه السببية من الفساد إلى الناتج المحلي الإجمالي.
انظر:

- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Issues Paper on Corruption and Economic Growth**, p. 2. at: <https://www.oecd.org/g20/topics/anti-corruption/Issue-Paper-Corruption-and-Economic-Growth.pdf>

(*) مع الأخذ في الحسبان أنه لتبسيط عملية تحليل نتائج النموذج فقد تمت إعادة تكويد مؤشر الفساد بحيث تدل الدرجة صفر على خلو البلد من الفساد، في حين تشير الدرجة عشرة إلى تفشي الفساد، وبمعنى آخر، كلما زادت درجة المؤشر فإنها تدل على زيادة مستوى الفساد في الدولة.

(**) أي أن 76% من التغير في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير في المتغير المستقل، وتشير هذه النتيجة إلى، أن النموذج يتمتع بمقدرة تفسيرية جيدة.



هذا ولا يقتصر أثر الفساد على الأثر المباشر، بل توجد هناك متغيرات أخرى تعمل كقنوات انتقال للعديد من الآثار غير المباشرة قد يؤدي إهمالها إلى تقدير مائل لأثر الفساد على النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

ومن خلال تأثير الفساد على رأس المال البشري، ورأس المال المادي، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي يمكن تحديد عدد من الآثار غير المباشرة للفساد الحكومي في غانا كالتالي:

- يخفض جودة البنية الأساسية العامة، وخدمات الصحة والتعليم.
- يقلل من فاعلية المساعدات، ويزيد من عدم المساواة في الدخل والفقير.
- يدفع الشركات الجديدة إلى العمل في القطاع غير الرسمي، أو الخروج من السوق.
- يساهم في زيادة معدل التضخم.
- يقلل من تحصيل الإيرادات العامة وخصوصا الضريبية.
- يخفض الاستثمار العام ذا المردود الاقتصادي.

ثانيا: نوعية المؤسسات والفساد في غانا

تقاس إدارة الحكم أو الجودة المؤسسية من خلال المؤشرات التالية⁽¹⁾:

- 1 التصويت والمساءلة: ويقاس بمدى قدرة المواطنين بالبلاد على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، وحرية الصحافة.
- 2 الاستقرار السياسي وغياب العنف: ويقاس باحتمال تعرض الحكومة لعدم الاستقرار بواسطة وسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك الإرهاب.
- 3 فاعلية الحكومة: تقاس بجودة الخدمات العامة، وقدرة الخدمة المدنية واستقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات.
- 4 الجودة التنظيمية: تقاس بقدرة الحكومة على توفير سياسات ولوائح سليمة تمكن من تطوير القطاع الخاص وتدعيمه.

(***) والمقصود هنا الأثر الكلي (الآثار المباشرة وغير المباشرة) للوصول إلى التكاليف الاقتصادية للفساد.

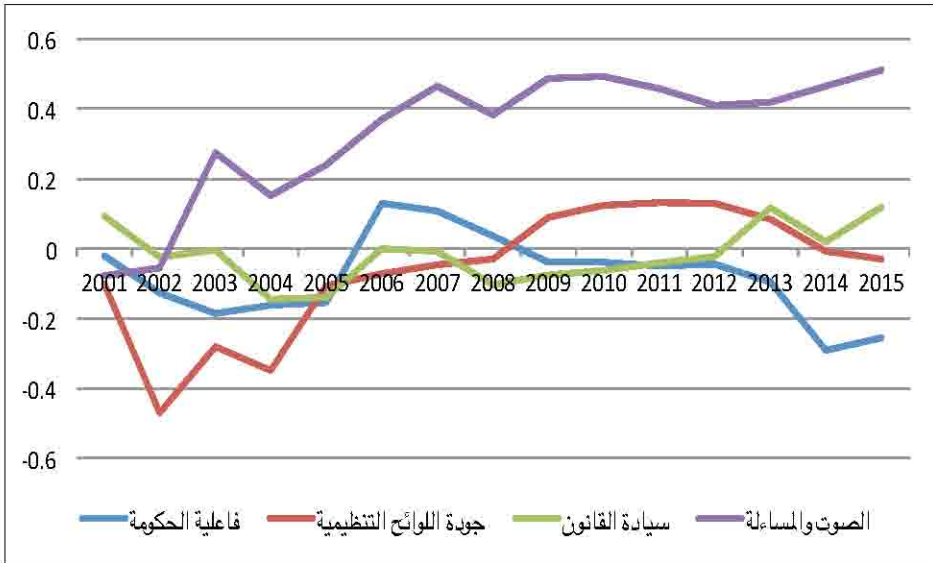
(1) Juzhong Zhuang, Emmanuel de Dios, and Anneli Lagman-Martin, **op. cit.**, pp.8- 9.



- 5 سيادة القانون: تقاس بمدى ثقة المواطنين بقواعد المجتمع، والالتزام بها، بما في ذلك نوعية حقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، وكذلك مخاطر الجريمة.
- 6 الحد من الفساد: يقاس بمدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الفساد الصغير والكبير، وكذلك استحواذ النخبة على الدولة.
- هذا وتتراوح قيمة كل مؤشر ما بين سالب 2,5 وموجب 2,5، وتعني القيمة المرتفعة له مستوى أعلى من الحوكمة.

ومن خلال التطبيق على الدولة محل الدراسة نجد أن آثار الفساد الحكومي على النمو مصحوبة في الغالب بمستوى منخفض من إدارة الحكم Governance، وهو ما يعكسه الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2)
تطور بعض مؤشرات الجودة المؤسسية في غانا
خلال الفترة (2015 2001)



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2م) بملحق الجداول

ويتبين من الشكل رقم (2) أن البيروقراطية الحكومية لا تزال غير فعالة، وهو ما يشير إلى الاقتصار إلى موظفين حكوميين أكفاء ومتخصصين، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو انتشار الرشوة والمحسوبية عند التعيين بمعظم الوظائف العامة (الجودة التنظيمية)⁽¹⁾، كما اتضح تباطؤ الحكومة في وضع السياسات والإجراءات التي تضمن التغلب على مشكلاتها الهيكلية، وتفادي تأثير اقتصاد الدولة بالصددمات، وتحقيق النمو الشامل (فاعلية الحكومة)، فضلا عن أن هناك مواطن ضعف تعترى سيادة القانون والمساءلة، والتي سيرد توضيحها بشكل تفصيلي فيما بعد.

وحتى تتمكن حكومة غانا من أداء دورها بكفاءة ونزاهة فإن السيطرة على الفساد في الجهاز الحكومي لا تقتضي توفير معلومات كافية عن آثاره السلبية التي تستدعي الاهتمام أكثر من غيرها فحسب، بل أيضا معرفة أنواعه، وأسباب انتشاره. هذا وتضر الرشوة بسمعة الدولة محل الدراسة، فهي في الغالب أكثر أشكال فساد القطاع الحكومي الغاني، كما يوجد كل من الفساد الصغير والكبير، وينظر إلى انخفاض الأجور، والمركزية على أنهما العاملان الأكثر مساهمة في تفشي الفساد.

ولتعزيز نوعية إدارة الحكم على المستوى المحلي، سعت غانا منذ عام 1988 إلى سياسة اللامركزية (الإدارية، والسياسية، والمالية)⁽²⁾، واعترفت بها

(1) Marie Chêne, *op. cit.*, p.3.

(2) Kwame Badu Antwi-Boasiako, "Public administration: Local government and decentralization in Ghana", **Journal of African Studies and Development**, (Netherland, Hague: International Association of Scientific, Technical and Medical Publishers (STM), Vol. 2, No.7, 2010), p.1.

* تشير اللامركزية الإدارية إلى توزيع الوظيفة الإدارية (السلطة التنفيذية)، وهي تصاحب اللامركزية السياسية كونها تشمل توزيعا للوظائف الحكومية الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، في حين تعني اللامركزية المالية نقل بعض الموارد المالية والمسئوليات الخاصة بالإنفاق، وفرض وجمع ضرائب محددة، وذلك بين المركز (الحكومة المركزية) ووحداته على المستوى المحلي (الأجهزة المحلية).

انظر:

سليمان ولد حامدون: اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، على الموقع التالي:

في الفصل رقم 20 من دستور عام 1992، بل وشكلت لجنة استشارية للإشراف على التنفيذ⁽¹⁾، ومع ذلك فإن التقدم في تطبيق تلك السياسة كان بطيئاً، ولا يعمل كما ينبغي⁽²⁾، ويرجع ذلك إلى أنه مازالت هناك مسؤوليات متداخلة بين الحكومة المركزية والأجهزة المحلية، حيث لا يوجد وضوح بشأن الكيفية التي يتم بها نقل قدر من الوظائف والموارد المالية مع قدر مناسب من السلطات، إلى جانب نقص التنسيق في التخطيط والتمويل، وغياب القدرات للقيام بمختلف المهام الموكلة على مستوى المناطق والمقاطعات على التوالي⁽³⁾.

[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/598.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/598.htm)

- (1) Joseph R.A. Aye: **Improving Governance in the Public Sector in Ghana** (Accra: Internal Audit Agency Integrity + Professionalism, 2014), p.16.
- (2) United Nations (UN): **Ghana Country Analysis** (New York: UN, September 2010), p.36.
- (3) George Gyan-Baffour: **Decentralisation as a Means to Improve Governance and Poverty Reduction: Experience from Ghana**, June 2003, P.6. at:
<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan011360.pdf>

ووفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية^(١)، يصنف اقتصاد الدولة محل الدراسة بأنه غير حر إلى حد كبير Mostly Unfree، حيث بلغت درجة الحرية 56,2 في عام 2017، ويرجع سبب ذلك إلى أن عملية إثبات ملكية الأراضي مازالت صعبة في الغالب، وغير واضحة، وتستغرق وقتا طويلا، وكذلك يغري نقص الموارد والتأجيل القضائي القضاة ممن يتقاضون أجورا متواضعة بقبول الرشى، أيضا لا يزال الفساد الكبير مشكلة رغم جهود مكافحته، فضلا عن تعقيد وصعوبة إجراءات بدء الأعمال الجديدة رغم انخفاض عدد الإجراءات^(٢)، وبعبارة أخرى، لا تزال الحكومة الغانية تلعب دورا في الاقتصاد على النحو الذي يؤدي إلى حدوث ثغرات أو ثقب مواتية لترعرع الفساد في شكل المكاسب الشخصية غير المشروعة Rent-Seeking داخل الأجهزة الحكومية المنوط بها منح التراخيص والموافقات، وتنفيذ أحكام القضاء، ووضع الضوابط التنظيمية... وغيرها.

القسم الثالث: جهود مكافحة الفساد في غانا

اتخذت غانا خطوات نحو مكافحة الفساد في القطاع الحكومي محليا، ومع ذلك لا تزال هناك أوجه قصور يجب معالجتها لضمان عدم إساءة استخدام السلطة من قبل بعض المسؤولين الحكوميين. لذلك سيتم التعرض بالتحليل لمؤسسات مكافحة الفساد في القطاع الحكومي، ولأهم التحديات، وسبل التصدي لها داخل دولة غانا.

(*) يعبر مؤشر الحرية الاقتصادية عن مدى فك القيود، وإعطاء المزيد من الحركة والحرية لقوى السوق الحرة، وللمصالح الذاتية للقطاع الخاص، وذلك من خلال أربع فئات هي: سيادة القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، وانفتاح السوق، وتتراوح درجة الحرية ما بين صفر و100، وتنقسم إلى خمس مجموعات كالتالي: من 10080، و 79,970، و 60 و 69,9، و 59,950، و صفر 49,9، لتشير إلى اقتصاد حر، حر إلى حد كبير، حر إلى حد ما، غير حر إلى حد كبير، مكبوت على التوالي.

لمزيد من التفاصيل انظر:

- Terry Miller and Anthony B. Kim: **2017 Index of Economic Freedom** (Washington, D.C.: The Heritage Foundation, 2017), pp. 19-20.

(1) *Ibid.*, pp. 388-389.



تركزت مكافحة الفساد في القطاع الحكومي لغانا محليا على ما يلي:

أولا: الإجراءات

1 امتلاك إطار قانوني قوي: يجرم القانون الجنائي الغاني الرشوة، والابتزاز، والاستغلال المتعمد للمنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، وذلك بصرف النظر عن جنسية الطرف الأخذ أو المعطي في صفقة الفساد. وأما قانون شاغلي المناصب العامة فيقتضي من بعض المسؤولين الحكوميين الإفصاح عن الأصول، بيد أنه لا توجد آلية فعالة لمراقبة الأصول، والدخول، وأساليب الحياة. كما أن الافتقار للوائح الفعالة التي تحد من تعارض المصالح يجعل الباب مفتوحا أمام إساءة استخدام السلطة. وينص قانون الإبلاغ عن المخالفات رقم 720 لعام 2006 على حماية الشهود والمرشدين من الوقوع تحت طائلة الإجراءات القانونية، أو التعرض للإيذاء، ولكن مستوى الإنفاذ في الممارسة العملية منخفض، كما لا توجد مراجعات لتنفيذه مما يثير المخاوف لدى المواطنين بشأن وقوعهم ضحايا عند الإبلاغ عن أفعال فاسدة⁽¹⁾.

(1) Marie Chêne, *op. cit.*, p. 5.

(2) *Ibid.*, p. 7.

(3) *Ibid.*, pp. 6- 7.

بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك فساد الموظفين العموميين، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانتهاكات التي ثبت وقوعها، إلا أنها لا تستطيع محاكمة الجناة، حيث تحيل التحقيقات إلى النائب العام ليتولى هو محاكمتهم، ورغم أن دستور عام 1992 يكفل استقلالها، فإن المجتمع المدني يعتبر CHRAJ قوية بشأن موضوعات حقوق الإنسان، وضعيفة نسبياً فيما يخص قضايا الفساد الحكومي وخصوصاً الكبير؛ وذلك بسبب افتقارها للاستقلال الاقتصادي عن الحكومة، وعدم كفاية الموارد التي يرتبط بها انخفاض المرتبات، وتناقص عدد الموظفين.

(ب) مكتب المراجع العام Auditor General: وهو مسئول عن مراجعة حسابات القطاع الحكومي، واستقلاله مكفول بموجب دستور عام 1992، بيد أن ما يعرقل أنشطته هو عدم كفاية الموظفين الأكفاء، والتمويل غير الكافي على النحو الذي يؤدي إلى تأخير عمليات المراجعة المالية، ونشر التقارير بانتظام مما يجعل من الصعب تعقب المسؤولين الحكوميين الذين يثبت تورطهم في عمليات احتيال واختلاس للأموال العامة. هذا ولا تعمل الحكومة الغانية بناء على توصيات المراجع العام بطريقة مرضية خصوصاً إذا شملت شخصيات سياسية أو مؤيدة للحزب الحاكم.

(ج) هيئة المشتريات العامة The Public Procurement Authority (PPA): وقد أنشئت في عام 2003 لضمان شفافية إرساء العقود الحكومية عبر توفير المعلومات حول اللوائح والقوانين ذات الصلة، ونشر المناقصات على موقعها الإلكتروني، إلى جانب إنشاء لجان لتلقي الشكاوى من الأفراد والشركات، والتحقيق فيها، ولجان لمراجعة المناقصات داخل الوزارات والجهات الحكومية، فضلاً عن تطويرها نموذجاً لرصد وتقييم مستوى أدائها، ومع ذلك فإن مسؤولياتها تعينهم بشكل أساسي السلطة التنفيذية، وهو ما انتقده المجتمع المدني لأنه يقوض استقلاليتها، فعلى الرغم من إعلان الهيئة انخفاض الممارسات الفاسدة بعد تنفيذ قانون المشتريات العامة لعام 2003 بسبب إمكاناتها في اتخاذ إجراءات عقابية، فقد صدر تقرير حديث للبنك الدولي يوضح أن 37% فقط من المشتريات العامة تخضع لمناقصات تنافسية، ويشير إلى إساءة استعمال السلطة على نطاق واسع في التعاقدات الحكومية الغانية وخصوصاً على المستوى المحلي.

4 تعزيز وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني: حرية التعبير مكفولة دستوريا، وتحظى باحترام عام في غانا سواء أكانت إذاعات خاصة، أو صحفا مستقلة، أو وسائل إعلام مملوكة للدولة، وإن كانت أقل انتقادا للحكومة إلا أن لها قدرا من الاستقلال الذاتي. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني (Civil Society Organizations (CSOs أن تعرض قضاياها بحرية ودون تدخل سياسي كبير، إلى جانب إمكانية مشاركتها في صياغة تشريعات مهمة تتعلق بمكافحة الفساد⁽⁵⁾.

ومن ثم تستطيع وسائل الإعلام وCSOs رفع دعاوى قضائية ضد الحكومة أو مسؤوليها لإجبارهم على التنفيذ الدقيق، أو الالتزام بكل قوانين مكافحة الفساد السارية وإجرائتها؛ ففي حالة قانون إعلان الأصول مثلا، يمكن لأعضاء CSOs مقاضاة شاغلي الوظائف الحكومية الحاليين والسابقين الذين لم يلتزموا بالقانون، كما يمكن تطويرهم للقائمة السوداء حتى يمكن منع المسؤولين الذين ثبت عدم التزامهم بقوانين مكافحة الفساد من الترشح للمناصب العامة مرة أخرى. وفي حالة قانون المشتريات العامة لعام 2003، يمكن أيضا لأعضاء CSOs الاستعانة باستشاريين مستقلين (إن أمكن) للإشراف على عمليات تخصيص المشتريات في غانا، والحد من استخدام هذا الطريق لتحقيق منافع خاصة، فضلا عن الشركات التي يثبت محاولتها تقديم رشوة، أو ممارسة ضغوط للتأثير على قرار إرساء العقود الحكومية، حيث يمكن وضعها في القائمة السوداء، ونشرها بانتظام، ولكن كلا من وسائل الإعلام وCSOs في غانا تواجه قيودا تضر بقدرتها على العمل بطريقة فعالة من قبيل التمويل غير الكافي، والكفاءة المنخفضة، والحصول المحدود على المعلومات⁽⁶⁾.

ثانيا: التحديات وسبل التصدي لها

لقد أصبح واضحا أن هناك تحديات معينة تؤثر على عمل مؤسسات مكافحة الفساد في القطاع الحكومي لغانا مما يجعل من الضروري اتخاذ الحكومة الخطوات اللازمة لمواجهتها حتى تستطيع تلك المؤسسات العمل بطريقة فعالة كما هو متوقع منها، ولعل التحديات الأكثر أهمية وتكرارا، وسبل التصدي لها هي كالتالي:

(5) Ibid., pp. 7-8.

(6) Fortune Agbele: **Political Economy Analysis of Corruption in Ghana**, European Research Centre for Anti-Corruption and State-Building (ERCAS), Working Paper No. 28 (Berlin: ERCAS, April 2011), p. 46.

- 1 **الموارد غير الكافية:** ينبغي أن تتعهد الحكومة بمراجعة وتقييم احتياجات مؤسسات مكافحة الفساد في القطاع الحكومي لغنا بشكل دوري لتحديد الموارد اللازمة للتشغيل الكفء لهذه المؤسسات، ويجب أن تتناول تلك التقييمات التمويل، والأفراد، ومساحة المكاتب، والمركبات، وسائر الأجهزة المكتبية والمعدات الرقابية، والتدريب... وما إلى ذلك، كما يجب أن تتخذ الحكومة خطوات حقيقية تجاه النتائج لجعل مؤسسات مكافحة الفساد فعالة في عملها⁽¹⁾.
- 2 **الموظفون غير المناسبين:** لدى مؤسسات مكافحة الفساد الحكومي في غانا عدد كاف نسبيا من الموظفين، لكن نوعيتهم غير ملائمة، وإذا أرادت الحكومة أن تكون هذه المؤسسات فعالة، فيتحتم عليها استخدام موظفين مؤهلين، وإسناد مهام مكافحة الفساد إليهم، وأن يكون تعيين الرؤساء والموظفين بطريقة بناءة ونزيهة⁽²⁾.
- 3 **نقص الميزانية والاستقلال المالي:** تلتزم مؤسسات مناهضة الفساد في القطاع الحكومي لغانا بتقديم ميزانياتها كل عام للحكومة لمراجعتها، وعادة ما يتم تخفيضها قبل اعتمادها مما يجعلها غير قادرة على توفير التمويل الكافي لأنشطتها سنويا، ولذا يجب أن تخصص غانا صندوقا لتلك المؤسسات يتمتع بالاستقلالية عن الحكومة المركزية يتيح لها التخطيط بطريقة شاملة، والتنفيذ لكافة أهدافها الموضوعية دون قيود مالية⁽³⁾.
- 4 **الظروف الاقتصادية غير المواتية:** وارتباطا بالنقطة السابقة، يجب أن تعمل الحكومة بلا كلل لضمان استقرار الاقتصاد، وتستطيع دعم مؤسسات مكافحة الفساد الغانية ماليا بطريقة غير مباشرة⁽⁴⁾.
- 5 **الافتقار إلى الإرادة السياسية:** لن تحصل مؤسسات مكافحة الفساد الغانية على الدعم اللازم من الحكومة إلا إذا توافر لديها استعداد جيد للحد من الفساد⁽⁵⁾.

(1) Kingdom Ametep: **Challenges Affecting the Effectiveness of Anti - Corruption Institutions in Ghana**, Unpublished Master Thesis (Kumasi: Kwame Nkrumah University of Science and Technology (KNUST), November, 2014), pp. 37-38.

(2) **Ibid.**, p. 38.

(3) **Ibid.**, p. 39.

(4) **Idem.**

(5) **Ibid.** n. 38



6 العجز عن الحصول على المعلومات: إن قانون حق الحصول على المعلومات معروض على البرلمان ولا يزال قيد الإقرار حتى دورته المنعقدة في نوفمبر من عام 2016 بسبب تعدد التعديلات التي لا يمكن التوفيق بينها، الأمر الذي يحد من قدرة وسائل الإعلام وCSOs على طلب المعلومات، ويضعف قدرتهما على العمل بفاعلية، وبالتالي يجب بذل مزيد من الجهود من قبل شركاء التنمية (DPs) Development Partners ، والمجتمع المدني لإجبار حكومة غانا على تمرير مشروع قانون المعلومات، وتنقيف المواطنين بشأن الأحكام الواردة فيه، وكيفية استخدامها لتحقيق مزيد من الشفافية في إدارة الحكم⁽¹²⁾.

(12) See:

- Fortune Agbele, **op. cit.**, p.47.
- Joseph Atsu Aye: **The Roots of Corruption: The Ghanaian Enquiry Revisited**, Monograph Paper No. 43 (Accra: Institute of Economic Affairs (IEA), 2016), pp. 67.



الخاتمة

1 مع تعدد تعريفات الفساد لم يتم التوصل إلى تعريف متفق عليه عالمياً، وأصبح التعريف الأكثر استخداماً في العديد من الدراسات الاقتصادية أو السياسية هو: إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة؛ لأنه بسيط بشكل يسمح بتغطية معظم أنواع وأشكال الفساد التي تواجهها الدول المتقدمة والنامية، ومع ذلك يمكن القول بأن الخطوة الأساسية نحو تعريف محدد للفساد تكمن في الوصول إلى توافق في الآراء قدر الإمكان عند نقطة زمنية معينة بشأن الأفعال التي تضر بشكل جوهري بالمجتمع، ويجب منعها والمعاقبة عليها، فالأفعال الفاسدة قد تختلف من دولة لأخرى، ومن ثقافة لأخرى وفقاً للقوانين والعادات والتقاليد المعمول بها، علاوة على أنها تتم بشكل سري يصعب ملاحظتها بسهولة.

2 من منطلق أن القطاع الحكومي هو المحرك الأكبر للنشاط الاقتصادي كونه يقوم بالمشاريع الكبرى التي يعجز القطاع الخاص عن الخوض فيها لضخامة رأس المال المطلوب أحياناً، أو لأن العائد الاقتصادي لتلك المشاريع قد لا يكون بالسرعة وبالحجم الذي يتوخاه القطاع الخاص، فقد تبنى البحث تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد لكونه يركز على إساءة استعمال السلطة الحكومية من جانب السياسيين وموظفي الخدمة المدنية للحصول على مكاسب أو منافع خاصة بالمخالفة لما تنص عليه القواعد أو اللوائح الحاكمة للعمل الحكومي.

3 حدد البحث ستة تحديات مهمة نسبياً تؤثر على فاعلية مؤسسات مكافحة الفساد في غانا على الصعيد الوطني، علاوة على سبل التصدي لها، والتحديات الأكثر شيوعاً هي: الموارد غير الكافية، والموظفين غير المناسبين، ونقص الميزانية والاستقلال المالي، والظروف الاقتصادية غير المواتية، والافتقار إلى الإرادة السياسية، والعجز عن الحصول على المعلومات. هذا وعلى الرغم من اعتماد حكومة غانا تدابير تشريعية مثل سن قوانين مكافحة الفساد كإعلان الأصول من جانب كبار الموظفين العموميين، وقانون حماية الشهود والمرشدين لا يزال يتعين عليها تحسين التنفيذ الفعلي، فاتخاذ الإجراءات لا يقلل من ممارسات الفساد إلا إذا اقترنت بالرصد الفعال لتنفيذها من خلال البيانات والإحصاءات التي يمكن أن تقيس معالجة الفساد.

وأخيراً، يرتبط وجود الفساد بمدى إخفاء المعاملات غير القانونية أو تجنب العقوبة بمجرد اكتشافها مما يجعل الشفافية والمساءلة أهم مكونات البيئة التي تهدف إلى الحد من الفساد، وبعبارة أخرى لا غنى عن السياسات التي تضمن



الرقابة الداخلية، ومراجعة حسابات القطاع الحكومي الغاني لمؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة، وبالتالي زيادة إمكانية النمو المطرد والمستدام.



المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1 المستنشر د. عبد المجيد محمود عبد المجيد: الفساد تعريفه صورته علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى (القاهرة: دار نهضة مصر، 2014).
- 2 د. طارق محمود عبد السلام: التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري (جامعة حلوان: كلية الحقوق، 2004).
- 3 سليمان ولد حامدون: اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، على الموقع التالي:
[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/598.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/598.htm)
- 4 د. مصطفى كامل السيد وآخرون (محررون)، الفساد والتنمية الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- 1- Agbele, Fortune: **Political Economy Analysis of Corruption in Ghana**, European Research Centre for Anti-Corruption and State-Building (ERCAS), Working Paper No. 28 (Berlin: ERCAS, April 2011).
- 2- Ametepe, Kingdom: **Challenges Affecting the Effectiveness of Anti - Corruption Institutions in Ghana**, Unpublished Master Thesis (Kumasi: Kwame Nkrumah University of Science and Technology (KNUST), November, 2014).
- 3- Antwi-Boasiako, Kwame Badu, "Public Administration: Local Government and Decentralization in Ghana", **Journal of African Studies and Development**, (Netherland, Hague: International Association of Scientific, Technical and Medical Publishers (STM), Vol. 2, No. 7, 2010).

- 4- Ayee, Joseph Atsu: **The Roots of Corruption: The Ghanaian Enquiry Revisited**, Monograph Paper No. 43 (Accra: Institute of Economic Affairs (IEA), 2016).
- 5- Ayee, Joseph R.A.: **Improving Governance in the Public Sector in Ghana** (Accra: Internal Audit Agency Integrity + Professionalism, 2014).
- 6- Gyan-Baffour, George: **Decentralisation as a Means to Improve Governance and Poverty Reduction: Experience from Ghana**, June 2003. at:
<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan011360.pdf>
- 7- Khan, Mohammad Mohabbat: **Political and Administrative Corruption: Concepts, Comparative Experiences and Bangladesh Case**, paper presented to Transparency International (TI), (Bangladesh: TI, 1997).
- 8- Miller, Terry and Anthony B. Kim: **2017 Index of Economic Freedom** (Washington, D.C.: The Heritage Foundation, 2017).
- 9- Mondays, Samuel: **Corruption and State Instability in West Africa: An Examination of Policy Options**, Kofi Annan International Peacekeeping Training Centre (KAIPTC), Occasional Paper, No. 21 (Accra: KAIPTC, December 2007).
- 10- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Issues Paper on Corruption and Economic Growth**, at:
<https://www.oecd.org/g20/topics/anti-corruption/Issue-Paper-Corruption-and-Economic-Growth.pdf>

ملحق الجداول



نتائج تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والنتائج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة OLS
جدول رقم (1م)

F-Stat.	DW – Stat.	R ²	قيمة المعامل		المتغير	المعادلة
			.418 ***	ZCPI		
44.828***	1.679	.762	-4.00 E-15	Cons	ZLGDPP	

قيمة F الجدولية 8.53 على مستوى المعنوية 1%.
المصدر: تم الحصول على النتائج من خلال برنامج EViews 9.



جدول رقم (2م)
بعض مؤشرات الجودة الموسمية في علما
خلال الفترة (2001 2015)

درجة

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البيجان															
1 فاعلية الحكومة	(0,020)	(0,126)	(0,185)	(0,161)	(0,155)	0,129	0,108	0,036	(0,038)	(0,038)	(0,050)	(0,044)	(0,095)	(0,291)	(0,255)
2 جودة البرامج التنظيمية	(0,102)	(0,470)	(0,281)	(0,349)	(0,107)	(0,071)	(0,046)	(0,030)	0,090	0,125	0,132	0,129	0,084	(0,007)	(0,030)
3 سيولة اللقطن	0,093	(0,025)	(0,004)	(0,145)	(0,14)	(0,001)	(0,007)	(0,103)	(0,076)	(0,062)	(0,040)	(0,022)	0,116	0,020	0,118
4 الصوت والمساعدة	(0,078)	(0,055)	0,275	0,151	0,240	0,369	0,464	0,382	0,486	0,492	0,458	0,409	0,419	0,465	0,511

الأرقام التي بين القوسين أرقام سالبة

Source:

- World Bank: Worldwide Governance Indicators (WGI), September 2017. at: <https://data.worldbank.org/data-catalog/worldwide-governance-indicators>

جدول رقم (3م)
مصفوفة الارتباط بين مؤشر مدركات الفساد وبعض مؤشرات الجودة المؤسسية

المتغيرات					
	CPI	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄
CPI	1 (.054)	.416 (.123)	-.468 (.78)	-.347 (.205)	-.507 (.054)
X ₁	.416 (.123)	1 (.842)	.257 (.355)	-.131 (.641)	.056 (.842)
X ₂	-.468 (.078)	.257 (.355)	1 (.001)	.184 (.510)	.752 (.001)
X ₃	-.347 (.205)	-.131 (.641)	.184 (.510)	1 (.867)	.047 (.867)
X ₄	-.507 (.054)	.056 (.842)	.752 (.001)	.047 (.867)	1 (.867)

X₁ : فاعلية الحكومة
X₂ : جودة اللوائح التنظيمية
X₃ : سيادة القانون
X₄ : الصوت والمساءلة
تمثل أرقام الجدول معاملات الارتباط والأرقام التي بين القوسين قيم المعنوية.
المصدر: تم الحصول على النتائج من خلال برنامج Eviews 9.